الرسائل الرئيسية
كوفيد والإسكان

- مع انتشار COVID-19 حول العالم، طُلب من بلايين الأشخاص البقاء في منازلهم. ومع ذلك، فإن هذا الإجراء الوقائي البسيط مستحيل بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون بلا مأوى، أو في مساكن غير آمنة أو مكتظة.

- تشير التقديرات إلى أن حوالي 1.8 مليار شخص، أو أكثر من 20 في المائة من سكان العالم، يفتقرون إلى السكن اللائق. تشمل هذه الأرقام حوالي مليار شخص يعيشون في مناطق عشوائية أو أحياء فقيرة.

- السكن حق أساسي من حقوق الإنسان. وهو الآن أمراً محورياً في معركتنا ضد COVID-19 . بدون سكن ملائم، من المستحيل تنفيذ ممارسات الإبعاد الاجتماعي والنظافة الجيدة فيما يتعرض العالم لخطر الإصابة بمرض مميت. وكما صرحت ليلاني فرحة، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في السكن اللائق، "أصبح الإسكان خط الدفاع الأمامي ضد فيروس كورونا. لم يكن الإسكان مسألة حياة أو موت أكثر من اليوم".

- يمكن أن يكون لتدابير الوقاية من COVID-19 في المدن والمناطق الحضرية وعدم اتاحة الوصول إلى الأماكن الخارجية تأثير ضار على **الصحة العقلية والبدنية للسكان**. بيئة الإقامة المجهدة في المنزل خاصة في المساكن الصغيرة والمزدحمة في المستوطنات غير الرسمية وتعطيل الشبكات الاجتماعية والحماية، والافتقار للوصول إلى الخدمات، يفاقم خطر العنف بالنسبة للنساء والأطفال.

- يساهم غياب الخدمات الأساسية والضغط والظروف المعيشية غير الصحية في تدهور الصحة. غالبًا ما يعاني الأشخاص الذين لا مأوى لهم من مشاكل تنفسية حادة والتي يمكن أن تتفاقم بسبب COVID-19

- يؤدي انتشار COVID-19 إلى **تفاقم أزمة الإسكان العالمية المتواجدة بالفعل**، والتي تؤثر على ملايين الأشخاص. يجب أن تركز الإجراءات الفورية قصيرة المدى على احتواء انتشار العدوى، في حين يجب أن تتضمن التدخلات طويلة الأجل مراجعة للنهج الحالية لإدارة الإسكان والأراضي. يمكن للقرارات والتدابير المتخذة الآن **أن تشكل بشكل كبير نجاح أو فشل التعافي المستقبلي بعد الكوارث.**

- على المدى القصير، يحث موئل الأمم المتحدة الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية، على الأقل، على اعتماد تدابير الطوارئ التالية:
  - **توفير سكن مؤقت للطوارئ مع مرافق النظافة الأساسية لجميع المواطنين** الذين ليس لديهم سكن آمن للسماح لهم بممارسة الإبعاد الاجتماعي وغيرها من تدابير الصحة العامة الضرورية مثل الحجر الصحي والعزل الذاتي. يمكن تحقيق ذلك من خلال الاستفادة من الأماكن الفارغة حاليًا مثل الفنادق وإعادة استخدام الأصول المجتمعية مثل المدارس والمراكز المجتمعية المغلقة.

- الأثر الاقتصادي لـ COVID-19 يخلق عدم استقرار الدخل خاصة للشركات الصغيرة، والعاملين ذوي الدخل المنخفض والعمال غير الرسميين، وكذلك العاملين لحسابهم الخاص الذين يواجهون الإغلاق، وفقدان الوظائف، وصعوبات اقتصادية. قد يؤدي ذلك إلى متأخرات الإيجار والرهن العقاري، وخطر الإخلاء القسري. **ينبغي على الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية اتخاذ تدابير فورية لضمان الحق في السكن للجميع**، بما في ذلك وقف عمليات الإخلاء بسبب متأخرات الإيجار والرهن العقاري؛ تأجيل مدفوعات الرهن العقاري؛ - تمديد الوقف الاختياري في فصل الشتاء لعمليات الإخلاء القسري للمستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة؛ إدخال تدابير تثبيت أو تخفيض الإيجار؛ تعليق تكاليف المرافق والرسوم الإضافية طوال فترة الوباء؛ وإنشاء صناديق الطوارئ للحد من التعرض للفئات المعرضة للخطر. في الوقت نفسه، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار خطط الطوارئ لتجنب التحديات الاقتصادية لأصحاب العقارات.

- استكشاف الخيارات لتوفير **الاحتياجات الأساسية الأخرى للمجتمعات** أو الأحياء الضعيفة، ولا سيما الغذاء والنظافة الأساسية. يمكن للأنظمة الوطنية للحماية الاجتماعية المناسبة للجميع أن تعالج الأسباب المتعددة والمترابطة في كثير من الأحيان للتشرد عن طريق منع الفقر وتخفيف عبء نفقات معينة خلال فترات البطالة والمساهمة في تحسين الصحة.

إن أزمة COVID-19 شديدة، ولكنها توفر أيضًا **فرصة عالمية فريدة** لإثبات أنه من الممكن توفير الإسكان وحيازة الأراضي للجميع. كما تُظهر أهمية قطاعات الإسكان المستدام لتعزيز استعداد المناطق الحضرية للاستجابة للأحداث الطارئة.

يمكن للمدن والحكومات المحلية في جميع أنحاء العالم **التحرك نحو الحد من عدم المساواة** ومستويات الفقر وتوفير الوصول إلى السكن اللائق للجميع، كعامل حفاز لتحقيق الحقوق الأساسية الأخرى.

الموارد: المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن الصحة والإسكان و المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في السكن - الملاحظات الإرشادية COVID-19